

الصلاة والسلام فقال **وإنما جعل فيهم صدمًا**
بعض الصفات الأربعة الواجبة التي فرغ منها
وهي الجفافة والكاتب واللاهية والفضلة و
علم الفطنة وكان في ما أمرنا بتليغها وأشار
بقوله **كما روي** إلى أن المعول عليه دليل امتناع
مأذ كبر عليهم إنما هو الدليل السمي المقتضى
أي حكمنا بسؤاله ما ذكر فيهم حكمًا مطلقًا
لما روى العلماء ونقلوا كتابا وسنة واجماعا
ولا شك في عوارضها عليهم لانه موضوع علمهم
تجلا فيكون قليله وكثيره لانه نفس ويطبق به
العنى والاعجم بنى فطوره بدينان سعيها كان
ضربا وتجهونا إنما حصلت له عشارة وزالت
وأما السهو فهو ممنوع عليهم في اخبار البلاغية
وعجزها كالأحوال الدينية الاستامة وكوز في
الأفعال البلاغية وعجزها وأما النسيان فهو ممنوع
في البلاغيات قبل تليغها فولية كانت أو غيبته
وأما التليغ فيجوز نسيان ما ذكر عليهم لحفظه
بعد التليغ ومضط على المبلغ ليعلمه وليبلغه
ولا يمنع عليهم نسيان النوع مطلقا قبل البلاغ
ولا بعد وأسار إلى قال **انقسام**
كلمة العقل المتعلقة بالانبياء والرسل عليهم
الصلاة والسلام بقوله **وجاء روي** ما لم يجب
عند العقل بوجه لهم ولا يقفه عنهم بل يصح عند
وجوده لهم وعلمه فيجوز عقلا واستوعا **فيهم**
أي الرسل عليهم الصلاة والسلام جميعا خصوصا

وجوب

سببهم

سببهم الاعظم **كالأكل** في الشرف والجلالة والنور
من كل عرض بشرى ليس محوما ولا ملكوها ولا مباحا
منزجيا ولا همينا ولا ما تغافه النفس ولا ما يودي
إلى المفرة سوا كان من توابع الصحة ولا يستحق
عنه عان كما مثل به أو **ويستحق عنه كاجماع**
الناس بنا على انه من باب النقلة أو بحسن النفس
عنه بنا على انه من باب القوت فيجوز عليهم وطى
الناس بالملك مثلما أوتى كنيات لا محوسات
وبالنكاح ما عدا الكنازية والمحوسبة وما عدا
الامة ولو مسلمة لأنها انما تستحق العزة أو
عدم الظول والى منقح بالبدن طعة والأول
كذلك العضة كما أشار إليه بقوله **في حال الحمل**
أي كوان لا في حال حرمة ولا كراهة ويستجبه انه
لا يطوفن صايميات صومها مستوعا ولا معتكفات
كذلك ولا حاضات ولا في حال نفاس ولا حرامهن
ولا في حال روية ولخلافه ولما كانوا من البشر
وأرسلوا إلى البشر كانت صواهم خاصة الشرعية
حوز عليها من الافاق والتغيرات ملكوز على البشر
وهذا لا يفتضة فيه وأما لو اطعمهم من رية
عالمنا عن ذلك مضومة منه مغلة بالملا أكل
والملا لانه لا يظنها عنهم ويطبقها الوحي منه **سنة**
سنة في بيان ما أجله من المطوق
في قوله واليطوق فيه الخلف المحقق فقال
وخاصة مغنى وهو ما جاز من اللفظ الذي
لغيره أي جعل في قراره محل يبرح اليه فيه وهو

Copyrighted by University